

جلالة الملك ينصب اللجنة المديرية لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين ويعين تسعة من رؤساء الجامعات

" الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه
حضرات السيدات والسادة

إن لقاءنا بكم اليوم بمناسبة تنصيب اللجنة المديرية لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين وتعيين مجموعة أولى من رؤساء الجامعات وفق النهج الجديد الذي أتى به إصلاح منظومتنا التربوية، لهو فرصة سانحة لمخاطبة المدرسين والشعب المغربي عامة بشأن منظورنا الشمولي والمتناسق لهذا الإصلاح.

لقد حرصنا على تفعيل الجاد للميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي يعد ثمرة توافق وطني تاريخي، والذي بوأناه مكانة الأسبقية الوطنية الثانية بعد قضية وحدتنا التربوية على امتداد العشرية الحالية مدركين بأن إنجاز هذا الإصلاح الحيوي والمصيري يتطلب التحلي بقوة الإرادة وروح الاستباق واعتماد العمل الدؤوب وحسن التنظيم وتجنيب الكفايات الخلاقة.

وقبل هذا وذلك فإن تفعيل الأمل لهذا الإصلاح يستدعي التشبع بروح الالتزام النابع من اقتناعنا الراسخ بأن التربية هي مفتاح التنمية والتضامن وسبيل ترسيخ مواطنة واعية وديمقراطية فاعلة وبأنها قضية المغاربة جميعا وفي مقدمتهم أسرة التربية والتكوين التي يعد انخراط أعضائها في هذا الإصلاح أساس نجاحه.

ومن منطلق تقديرنا الكبير للدور الحاسم لنساء ورجال التعليم في هذا الشأن والذين نعتبر مهمتهم من أكثر المهام نبلا وأشدها مشقة، فقد عملنا في سياق حرصنا الدؤوب على تكريمهم على إيجاد مؤسسة تحمل إسمنا الشريف تعني بشؤونهم الاجتماعية التي تعد محط عنايتنا الموصولة داعين لتضافر كل الجهود من أجل تمكين هذه المؤسسة من القيام بمهامها الاجتماعية والتضامنية التحفيزية على أكمل وجه.

وبقدر ما نحن موقنين بأن هذه المؤسسة ستسهم في الاستجابة للعديد من الحاجيات الاجتماعية لأسرة التعليم، فإن تقهنا للانشغال المشروع لأعضائها بتحسين أنظمة عملهم لا يوازيه إلا استحضارنا للإكراهات التي يفرضها ضمان التوازنات المالية الوطنية الضرورية لكل سياسة تنموية ناجعة.

وعلى هذا الأساس فإننا واثقون من أن روح الوطنية والمسؤولية التي يتحلى بها الجميع ستمكن من تحقيق إرادتنا في مواصلة تحسين أوضاع هذه الأسرة الأثيرة لدينا من خلال حل توافقي تراعى في تنفيذه مدة زمنية ملائمة. ويتعين أن يندرج هذا الحل في إطار سياسة جديدة للموارد البشرية العاملة في مجال التربية والتكوين، تمنح الامتياز للالتزام والاستحقاق وتحفز المدرسين الذين أثبتوا اقتدارهم على النهوض بمهمتهم النبيلة وجدارتهم بثقة مواطنيهم في تربية أبنائهم داخل مدرسة وطنية مغربية تعد مبعث فخر واعتزاز لجميع فئات شعبنا الأبوي.

وإن هذا التوجه الاستراتيجي الذي يتطلب الإقدام والحزم والعزم والاستمرارية ليشكل أساسا لتوافقنا الوطني حول الإصلاحات الكبرى التي يمتد إنجازها على مدى يتجاوز دائما الزمن الحكومي المرتبط بالاستحقاقات الانتخابية.

وفي نفس السياق فإننا نجدد التأكيد على وجوب المراعاة الدائمة للمنظور الشمولي للإصلاح دون اختزال أو انتقاء، وعلى ضرورة بذل المزيد من الجهود في مجال ترشيد وحسن تدبير الموارد البشرية والمالية لقطاع التربية والتكوين، وتسريع بلورة

الجهوية ونهج اللامركزية واللامركز في هذا القطاع، واعتماد نظام منهجي شفاف لتنظيم التعليم الخاص وتشجيعه والرفع من جودة أدائه، وكذا السير الحثيث نحو تحقيق إصلاح بيداغوجي عميق فضلا عن اعتماد نظام فعال للتقويم الشامل والمنتظم والمحاييد للمنظومة التربوية.

حضرات السيدات والسادة

إن من دواعي سرورنا كذلك، أن نضيف اليوم لجنة جديدة، تعزز إصلاح التعليم العالي، بإقدا منا على تعيين صفة من الأطر العليا التي أسندنا إليها مسؤولية رئاسة جامعاتنا؛ معتمدين في ذلك نهجا نتوخى من ورائه فتح سبل جديدة، إشاعة ثقافة الاستحقاق، والتباري الشريف، من أجل انتقاء أقدر الكفايات على التدبير الأمثل.

وإذا كنا قد تمكنا من اختيار مجموعة أولى، من رؤساء الجامعات، فإننا ندعو إلى فتح باب الترشيحات للمناصب المتبقية، عند نهاية السنة الجامعية الحالية؛ آخذين بعين الاعتبار تحصين هذه المسطرة الديمقراطية؛ حريصين على إحكام ضبطها وتحسينها؛ موجهين بالمناسبة، عناية المجالس الجامعية إلى اعتماد هذا النهج في اختيار عمداء الكليات، والتقيد بعدم فتح باب الترشيح، إلا عند الاقتضاء والضرورة، أو شغور منصب، كي لا تتحول الجامعات إلى مجال للتسابق على المناصب الإدارية.

وإذ نعرب عن شكرنا الجزيل، وتنويهنا الكبير، بالشخصيات الوطنية الفكرية والجامعية والاقتصادية، التي تطوعت للمشاركة في تحقيق هذه الخطوة الواعدة، في مسار الإصلاح الجامعي، فإننا نؤكد عزمنا على تعميق هذا الإصلاح، بما يكفل ترسيخ قيم الجدارة والاستحقاق، والتنافس في ابتكار مخططات تنموية، كفيلة ببلورة إصلاح التعليم العالي، وبتشجيع البحث العلمي، ضمن جامعة وطنية جديدة، تسهم بفاعلية في النهضة الفكرية لبلادنا، وفي تحقيق تنميتها المستدامة. وإن الغاية المثلى، التي ننشدها من هذا المشروع الإصلاحية الكبير، لهي نشر المعرفة، والتأهيل الواسع للموارد البشرية، وتمكين ناشئتنا من مرتكز ثقافي متين، ودرجة عالية من الاستقلالية وبقظة الضمير، مع التشبع بقيم المواطنة والتسامح، ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهو ما سيجعلنا فخوريين بمدرستنا وجامعتنا الوطنيتين، معترزين بقدرتهما على السير ببلادنا بوتيرة، تسير إيقاع تطور الأمم المتقدمة، وتمكنها من رفع تحديات العصر. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".